

الملخص التنفيذي



## الملخص التنفيذي

يعرض التقرير السنوي لوزارة الدولة لشئون البيئة الأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠١١ في المجالات البيئية المختلفة بشفافية تامة ليعكس ما يبذل من جهود من جانب الوزارة للتصدي للمشكلات والتحديات البيئية. يتناول التقرير ما تم خلال عام ٢٠١١ من أنشطة وأعمال في مجال نوعية الهواء والضوضاء وحماية طبقة الأوزون والتغيرات المناخية ونوعية المياه (العذبة-الساحلية) وحماية الطبيعة والتشجير. كما يستعرض التقرير كيفية تحقيق الإدارة البيئية السليمة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة. كما يعرض التقرير أنشطة الفروع الإقليمية للجهاز والتوعية البيئية والخدمات الإلكترونية من خلال مركز المعلومات الخاص بالجهاز وإعداد التقارير والمؤشرات البيئية والدعم المؤسسي. هذا فضلاً عن استعراض ما استجد في مجال التشريع البيئي وفي مجال التعاون والعلاقات الدولية.

**يتضمن الفصل الخاص بنوعية الهواء** تحديث نسبي لنظام نقل البيانات بمحطات الرصد اللحظية بالقاهرة الكبرى والدلتا وقد تم إعداد تقرير عن نوعية الهواء بمصر يتضمن مؤشرات ملوثات الهواء المحيط و متابعة تشغيل وحدة الإنذار المبكر الخاصة بأزمات تلوث الهواء. وفي إطار التعاون القائم بين وزارة الدولة لشئون البيئة و البنك الدولي، فقد تم تنفيذ عدة أنشطة منها مراجعة بيانات نوعية الهواء وتحليل الوضع الراهن بالقاهرة الكبرى وتحديث دراسة تنسيب الملوثات لمصادرها بعدد ٥ مواقع بالقاهرة الكبرى وتم تطبيق نظام الأيزو ١٧٠٢٥ الخاصة بمتطلبات الجودة بقياسات المعامل والتي يخضع برنامج الرصد البيئي لها. زيادة عدد مداخل المنشآت الصناعية الكبرى التي تم ربطها بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية ليصل إلى ١١٧ مدخنة لعدد ٤٤ خط إنتاج تابعة لعدد ٢٤ مصنع على مستوى الجمهورية (٢٠ شركة أسمنت + ٤ شركات أسمدة)، وتم ربط شركات الأسمدة لمنظومة شبكة الرصد، فقد تم ربط عدد ٤ شركات لإنتاج الأسمدة للمنظومة. الوصول بعدد أتوبيسات النقل العام العاملة بوقود الغاز الطبيعي إلى ٥٥٩ أتوبيس وتم الوصول لتشغيل عدد ٩٣٩ أتوبيس يعمل بالسولار مطابق للمواصفات الأوربية للانبعاثات (يورو ٣) بهيئة النقل العام و تم تحويل عدد ١٢,٥٠٠ سيارة خلال عام ٢٠١١ ليصل عدد السيارات العاملة بالغاز الطبيعي إلى ١٥٦,٠٠٠ سيارة وتم إستبدال حوالي ٤٠,٤٧٧ تاكسي قديم بأخر جديد.

في مجال التغيرات المناخية تولى مصر إهتماماً كبيراً بالمشاركة في المفاوضات الدولية بشأن إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ وإمكانية نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة وتمويل المشروعات وبناء القدرات الوطنية دون إغفال مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول النامية، وانتهت بمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية السابع عشر؛ ونتج عنها تمديد فترة عمل بروتوكول كيوتو من يناير ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٧ أو ديسمبر ٢٠٢٠، كما تم تفعيل دور صندوق المناخ الأخضر وإنشاء مسار تفاوضي جديد يهدف للوصول إلى إتفاقية دولية جديدة للتغيرات المناخية بحلول ٢٠١٥. كما تهتم أيضاً بتنفيذ المشروعات الإسترشادية لإجراءات التكيف مع تغير المناخ للتنبؤ بمستقبل الخريطة السكانية في ظل المخاطر والتهديدات المحتملة لإرتفاع درجات حرارة الأرض وإرتفاع مستوى سطح البحر وتأثيرهما الخطير على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادى للتجمعات السكانية خاصة في المناطق الساحلية والزراعية. جدير بالذكر أنه قد وصل إجمالي المشروعات في الحافظة المصرية لآلية التنمية النظيفة إلى عدد ٩٤ مشروعاً منذ بداية عمل اللجنة في عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠١١، تحقق خفضاً سنوياً في إنبعاثات غازات الأحتباس الحراري مقداره ١١ مليون طن ثاني أكسيد الكربون المكافئ تقريباً، وبتكلفة إستثمارية تبلغ حوالي ٥ مليار دولار أمريكي وذلك في مجالات النقل وتحسين كفاءة الطاقة والصناعة ومخلفات والطاقة الجديدة والمتجددة. كما تم البدء في إعداد برنامج وطني للتحويل لإقتصاد منخفض الكربون وحصر مجالات خفض الإنبعاثات الطوعية الملائمة للظروف الوطنية لإستقطاب الإستثمارات الدولية.

كما شاركت مصر في أعمال اللجنة الفنية للبصمة الكربونية لتقليل الإنبعاثات من غازات الإحتباس الحراري من خلال مراقبة وحصر كافة نشاطاتها، ومراقبة والتعامل مع كافة النفايات الصادرة عن النشاطات الصناعية وإلزام المصانع بمعالجة نفاياتها والتوسع في تطبيقات التكنولوجيات الصديقة للبيئة بتلك القطاعات لإحداث التطوير المستهدف للصناعات المصرية وجودة المنتجات المحلية ومناقستها السوق العالمية.

**تناول الفصل الخاص بحماية طبقة الأوزون تحقيق الإمتثال لأحكام بروتوكول مونتريال وتعديلاته المختلفة الإلتزام بنسب الخفض المستهدفة من إستهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتوفير أوضاع عدد من الشركات الوطنية، وذلك لوقف إستخدام ١٦٩ طن من المواد الكلوروفلوروكربونية (CFC's) وذلك بالتعاون مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

(UNDP). كما تم الإنتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ مشروعات لتوفيق أوضاع الشركات الوطنية المستوردة والمستخدمة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC's في القطاعات الصناعية المختلفة ( الفوم- التبريد -التكييف ). إضافة إلي فحص ومراجعة عدد (١١٦٣) طلب مقدم من مندوبي الشركات المختلفة للحصول على موافقة جهاز شئون البيئة/ وحدة الأوزون للإفراج الجمركي عن سلع خاضعة للرقابة وتم إجراء عدد (١٥٥) معاينة للرسائل المطلوب الإفراج عنها بالمواني والمنافذ الجمركية المختلفة

**في إطار مشروع رصد الضوضاء** تم إستكمال برنامج رصد الضوضاء وإصدار مؤشرات مستويات الضوضاء في أحياء محافظات القاهرة الكبرى ومقارنتها بنتائج عام ٢٠١٠ للوقوف على مدى التغير في مستويات الضوضاء، كما تم تحديث قاعدة البيانات الخاصة بمستويات الضوضاء داخل المنشآت المختلفة في محافظات الجمهورية

**تناول الجزء الخاص بنوعية المياه العذبة** أهمية قضية المياه والتحديات والسياسات المائية والإدارة المتكاملة للموارد المائية وذلك بالتنسيق المتكامل بين الجهات المعنية.تعتبر خدمات الصرف الصحي من أهم أولويات الدولة والتي تسعى لأن تكون نسبة التغطية ١٠٠% للمدن، ٤٠% للقرى في نهاية هذا العام وبلغت الإستثمارات حوالي ٤,١ مليار جنية مما كان له أكبر الأثر في زيادة أعداد المحطات إلى ١١% وازدياد الطاقة التصميمية الكلية لتصل إلى ٩,٩٢ مليون متر ٣/يوم بزيادة تصل إلى ١٦,٩%، بالإضافة لنوعية المياه في المصارف الزراعية حسب درجة تلوثها بالمخلفات الزراعية والصناعية والصرف الصحي ومقارنة بين معامل الجودة في بعض المصارف، نوعية مياه الصرف الصناعي والمنشآت القائمة لتوفيق أوضاعها البيئية. وفيما يتعلق بنتائج الرصد لبحيرة ناصر ونهر النيل وفرعيه، جاءت نوعية المياه ببحيرة ناصر ضمن الحدود الطبيعية المسموح بها. وكذلك أوضحت نتائج الرصد تحسن في نوعية مياه المجرى الرئيسي من أسوان إلى القاهرة الكبرى ولم تتعدى متوسط تركيزات معظم العناصر الحدود المسموح بها فيما عدا بعض العناصر في نقاط معينة. أما عن نوعية المياه في فرع رشيد وقياسات BOD, COD, DO والأمونيا، فقد أظهرت النتائج أنها في الحدود المسموح في بدايته ونهايته فيما كان أعلي من الحدود المسموح بها لبعض المحددات في منطقة كفر الزيات. وفي فرع دمياط ، جاءت قياسات COD,BOD,DO والأمونيا في الحدود المسموح بها. بالنسبة للبحيرات المصرية اشتمل التقرير على نتائج برنامج الرصد للبحيرات المصرية في بحيرة (المنزلة والبردويل و ادكو ومريوط والتمساح والمرة

وقارون والريان) حيث كانت بحيرة البردويل الأولى من حيث النوعية بينما احتلت المنزلة المرتبة الأخيرة من حيث النوعية وتسبقها مريوط.

ويشير الفصل الخاص بالمياه الساحلية إلى أن المياه الساحلية تحتل ٧١% من مساحة الكرة الأرضية والمياه المالحة تمثل ٩٧% من المياه على سطح الأرض وتتميز مصر بطول الشريط الساحلي الذي يصل إلى ٣٠٠ كم ويتم حالياً تنفيذ برنامج لرصد نوعية المياه الساحلية والذي اشتمل على عدد ٣١ نقطة رصد على البحر المتوسط وعدد ٢٢ على البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة. ويتم تحليل هذه النتائج وإستنباط المؤشرات البيئية لإتحاذ القرارات.

تعتبر المناطق الساحلية والبحرية من أكثر المناطق ثراء بالموارد الجاذبة للأنشطة الإقتصادية والتنمية العمرانية نظراً لأنها مصدر للعديد من الموارد الطبيعية والأنشطة المختلفة مثل الثروة السمكية والأنشطة السياحية وأستخراج النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى قيام أنشطة إقتصادية بالمناطق الساحلية تعتمد بصفة أساسية على الموارد البحرية مما يجعلها أحد مصادر الدخل القومي. ونظراً لما تمثله البيئة البحرية والمناطق الساحلية بالبحر المتوسط والأحمر وخليجي السويس والعقبة من ثروات متجددة وغير متجددة، تهتم وزارة الدولة لشئون البيئة بمتابعة نوعية المياه الساحلية على امتداد السواحل المصرية بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد ومعهد الدراسات العليا والبحوث بجامعة الإسكندرية وإعداد الإستراتيجيات والخطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتحكم في التلوث البحري. كما تم إعداد بروتوكول تعاون للبرنامج الوطني لإعادة تأهيل البحيرات الشمالية يشترك في تنفيذه الوزارات والأجهزة المعنية. وتسعى وزارة الدولة لشئون البيئة إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية بالموانئ المصرية من خلال المراجعة البيئية للموانئ البحرية والنهرية وإعداد تقييم للوضع الحالي لمحطات التحلية وآبار البترول الموجودة على البيئة البحرية بالبحرين المتوسط والأحمر وخليجي السويس والعقبة...إلخ من الأنشطة المختلفة التي تدعم التنمية المستدامة في المناطق الساحلية.

في مجال مراقبة التلوث البحري وشئون الموانئ، تعتبر الملوثات النفطية من أكثر مصادر التلوث خطورة على البيئة البحرية نظراً لأنها قد تؤدي إلى إضطرابات بيئية، وتؤثر على النظم البيئية الحساسة. وخلال عام ٢٠١١، تم تلقي ٣٣ بلاغاً عن حوادث تلوث للبيئة المائية وتبين من المعاينات التي تمت أن ٣٢ حادث قد سبب أضراراً للبيئة البحرية، وبحصر وتحليل بيانات الحوادث تبين أن الزيت الخام

والمخلفات الزيتية يمثلان النسبة الأعلى من الملوثات وأن الموانئ البحرية تشكل النسبة الأكبر من مواقع حدوث التلوث، كما أن تعمد إلقاء مخلفات بترولية من السفن أهم أسباب التلوث لذا فقد تم القيام بالمراجعة البيئية الدورية للموانئ المصرية لتطبيق نظام الإدارة البيئية بها كأحد الوسائل لمنع تلوث البيئة البحرية.

**تناول الفصل الخاص بالتنوع البيولوجي** قيام الوزارة بمجهودات كبيرة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بالمحميات الطبيعية، حيث تم إعلان ٢٩ محمية طبيعية تغطي معظم البيئات الطبيعية وتمثل مساحة حوالي ١٥% من إجمالي مساحة الأراضي المصرية وقد تم تنفيذ العديد من المشروعات والبنية الأساسية لكثير من المحميات وتنفيذ حملات نظافة وتدريب الباحثين داخل وخارج جمهورية مصر العربية لرفع كفاءتهم ودعم المجتمعات المحلية ببعض المناطق والعمل على إنشاء مشروعات تنموية للسكان المحليين. وفي مجال رصد التنوع البيولوجي، أولت الوزارة إهتماماً كبيراً برصد مكونات التنوع البيولوجي التي تواجه التنوع البيولوجي والسياحة البيئية مثل نجم البحر الشكوى وأسماك القرش. كما تم تنفيذ برامج رصد متعددة للنباتات والحيوانات المهددة بخطر الإنقراض، كما تصدت الوزارة إلى مشاكل التلوث البترولي بالبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة والتعدي على المناطق الساحلية.

**تضمن الفصل الخاص بالحزام الأخضر و بالغابات الشجرية** إنتهاء الوزارة من إنشاء حديقة السلام بشرم الشيخ وذلك ترسيخاً لمبدأ السلام وعلاقته بالبيئة، على مساحة ٣٣ فدان، تضم في ربوعها متحف السلام والبيئة ومركز معلومات التنوع البيولوجي وديوراما سيناء للتنوع البيولوجي، وتطوير المشتل المركزي للجهاز حيث يمثل هذا المشتل مصدر دائم لإنتاج الأشجار والشجيرات ونباتات الظل للدعم البيئي للمدارس ووحدات الأمن المركزي والمستشفيات العامة والمساجد والأديرة، إنشاء المشاتل الحكومية في محافظات الجمهورية تطبيقاً لما جاء بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. خلال الإحتفال بيوم البيئة العالمي كل عام تساهم الوزارة بدعم جميع محافظات الجمهورية بالأشجار، تنفيذ القوافل البيئية بجميع المحافظات حيث يتم زراعه الأشجار وإلقاء المحاضرات لأهميه الأشجار وطرق رعايتها مع التزايد المستمر لكميات مياه الصرف الصحي والتي يتم معالجتها وتوالى إنشاء محطات المعالجة يستلزم التوسع في زراعه الغابات الشجرية والأحزمة الخضراء حول الطريق الدائري وحول المدن.

**في مجال تقييم التأثير البيئي**، تم مراجعة وتقييم عدد (٣٩٣٧) نموذج ودراسة لتقييم التأثير البيئي خلال عام ٢٠١١ بالإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي، مع الإلتزام بالتعديل الذي ورد بالقانون رقم (٩) لسنة

٢٠٠٩ بالمادة رقم (٢٠) والتي تنص على أن يصدر رأى الجهاز في تقييم التأثير البيئي خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ استلام الدراسة.

في إطار حماية وتحسين البيئة الصناعية، يتم تقديم دعم للقطاع الصناعي عن طريق برامج يتم تمويلها من خلال شركاء التنمية، ويتم إدارتها فنياً من خلال جهاز شئون البيئة. و تهدف هذه البرامج إلى تحسين نوعية الهواء، الصرف الصناعي، و بيئة العمل عن طريق تعديل خطوط الإنتاج واستخدام أساليب الإنتاج الأنظف واستخدام الوقود النظيف مما يصل إلى تحسين زيادة جودة المنتجات لتلك الشركات و بالتالي زيادة فرص التصدير ورفع قدرة القطاع الصناعي. ومن أهم البرامج والمشروعات مشروع التحكم في التلوث الصناعي - المرحلة الثانية حيث يبلغ عدد المشروعات المدرجة حالياً بمشروع التحكم في التلوث الصناعي ٤٩ مشروع لعدد ٣٠ شركة كبرى بالإضافة إلى ٢٠٠ مصنع للطوب الطلي (بمنطقة عرب أبو ساعد) بتكلفة حوالي ٢٠٤ مليون دولار. ومن حيث تنفيذ المشروعات، بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها وتشغيلها خلال عام ٢٠١١ عدد ١٤ مشروع في ٥ شركات بتكلفة حوالي ٣٦،٦ مليون دولار كما تم الموافقة على ١٤ مشروع لعدد ١٣ شركة بتكلفة حوالي ٤٨،٧ مليون دولار. أما مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي فقد اشتمل على مشروعات لعدد ٥٠ شركة بإستثمارات تصل إلى ٣١ مليون يورو. وقد تم تنفيذ وتشغيل مشروعات خلال عام ٢٠١١ في ٦ شركة بتكلفة حوالي ١٦،٣ مليون يورو بمنحه حوالي ٣،٥ مليون يورو تستحق بعد سنة من التشغيل الناجح لمشروعات حماية و تحسين البيئة الصناعية

أطلقت منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ مبادرة الإقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمعالجة عالمية متراكمة و مترابطة كالأزمة المالية وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة والتغيرات المناخية، على اعتبار أنه من الأنظمة الإقتصادية التي من شأنها تحسين نوعية حياة الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى الطويل ، وهذا يعني أن فكرة " الإقتصاد الأخضر " هي فكرة حديثة يتم تداولها بشكل شائع هذه الأيام على أساس أنه أقل اعتماداً على الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقة ويعمل على منع أو الحد من خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الأيكولوجي، حيث يعد الإقتصاد الأخضر قاطرة التنمية المستدامة. ويرتكز مفهوم الإقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الإقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية اجتماعية حيث أنه جاء أساساً للربط بين



الإقتصاد والبيئة فهو نظام إقتصادي لا يكون الوصول فيه إلى الثراء المادي بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والفوارق الاجتماعية.

ويعد الإقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية السريعة النمو قوامها الإستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة مابين الإقتصاد والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد، كما يحوى في طياته الطاقة الخضراء التي يتم توليدها من الطاقة المتجددة، إضافة إلى فرصا هائلة لخلق أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء، والحد من الفوارق الاجتماعية ، مع ضمان النمو الإقتصادي المستدام، والحد من التلوث البيئي، وتخفيض أنتاج النفايات، مما يؤدي إلى الحد من التدهور البيئي

**تطرق الفصل الخاص بالمخلفات إلي غلق مقلب الوفاء والأمل حيث تم وضع مخططاً عاماً لغلغ مقلب الوفاء والأمل لما يمثله من بؤرة ضارة من بؤر التلوث داخل محافظة القاهرة، كما تم وضع خطة السيطرة على المقابل العمومية داخل حدود القاهرة الكبرى بمواقع (شبرامنت والروبيكى والسلام) أثناء ظاهرة نوبات تلوث الهواء الحادة، المشاركة في رفع التراكمات التاريخية من إقليم القاهرة الكبرى حيث تم وضع مخطط متكامل لإزالة ورفع التراكمات التاريخية من إقليم القاهرة الكبرى ( القاهرة- الجيزة - القليوبية)، حيث بلغت كمية التراكمات التي تم رفعها ونقلها إلى المدافن الصحية حوالي ١٧٥ ألف متر مكعب، كما قامت الوزارة بالمشاركة في تطوير نظم إدارة المخلفات في إقليم القاهرة الكبرى حيث تم دعم المحافظات بمعدات جديدة لرفع كفاءة عمليات الجمع والنقل داخل المحافظات، وإختيار وتصميم عدد ٣ محطات مناولة وسيطة للحد من تكلفة الترحيل لمواقع المدافن الصحية بمواقع الساحل والبساتين بمحافظة القاهرة والمربوطية بمحافظة الجيزة**

**في مجال الإدارة الآمنة للمخلفات الخطرة ومنها المخلفات الإلكترونية قام جهاز شئون البيئة- وحدة الصناعة بتنفيذ برنامج لتوفيق أوضاع شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية (نيازا) بالإسكندرية، بغرض الإقلال من التعرض لإنبعاثات أبخرة الزئبق في بيئة العمل الداخلية والذي أدى إلى أن تركيزات وحمل التلوث بالزئبق وبعد تنفيذ هذا البرنامج أصبحت في حدود قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وبذلك يكون تركيز أبخرة الزئبق في بيئة العمل قد انخفض بمقدار ٩٠% وكمية استهلاك الزئبق لكل مليون لمبه قد انخفضت بمقدار ٧٠%.**

تم التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لحظر استيراد أجهزة الكمبيوتر المستعملة أو خفض فترة الـ ١٠ سنوات التي ينص عليها البند رقم (١) من الملحق رقم (٢) من لائحة قانون الإستيراد والتصدير نظراً لأن هذه اللائحة تسمح بإستيراد الأجهزة المستعملة التي مضى على إنتاجها عشر سنوات مما يؤدي إلى إستيراد أجهزة الكمبيوتر منتهية الصلاحية أو المستعملة أو التي يقارب عمرها الافتراضي على الإنتهاء، الأمر الذي يمثل عبئاً على البيئة في وقت قصير، مع ضعف الإستفادة من هذه الأجهزة، وقلة كفاءتها في العمل. خلال عام ٢٠٠٧، أصدر وزير التجارة والصناعة قرار يحظر إستيراد أجهزة الكمبيوتر المستعملة التي يزيد عمرها عن ٥ سنوات (كان من قبل ١٠ سنوات)

التنسيق مع شركة موبينيل لتجميع بطاريات التليفون المحمول المستهلكة في السوق المصرية وتصديرها لإعادة تدويرها في إنجلترا بالتعاون مع شركة فون باك لتفادي النتائج الضارة المترتبة على التخلص الخاطئ من البطاريات، وقد قامت الشركة بتجميع كمية بطاريات تزن ٤٥٠٠ كجم تم تصديرها للخارج.

إن تفعيل دور التنمية البيئية يستلزم زيادة الوعي بأهمية التخطيط البيئي والذي يمثل مفهوم ومنهج جديد يدعم خطط تنمية المناطق (السكنية، الصناعية، السياحية) من منظور بيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى القريب والبعيد، وكذلك هو التخطيط الذي يهتم بالقدرات والأحمال البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج كما يؤدي إلى وقف إستنزاف الموارد الطبيعية وترشيد إستخدامها، ويهتم بالطاقة الجديدة والمتجددة وتقليل الفاقد منها مما يؤدي إلى خلق فرص عمل للأجيال القادمة وموارد إقتصادية جديدة وكذلك يضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحاً إقتصادية، وخير مثال على ذلك مشروعات الإستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، فبدلاً من التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية، فإنه يتم التعامل مع المخلفات كمورد إقتصادي يتم من خلال إعادة تدويرها وإنتاج العديد من المنتجات.

وفي مجال صحة البيئة وفي إطار العمل على تحسين بيئة العمل تم فتح جدول الأمراض المهنية ومناقشة الأمراض المستجدة داخل بيئة العمل ووضع معايير جديدة لحدود بيئة العمل وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية من خلال المشاركة في لجنة الصحة المهنية، كما تم وضع تصور للأمراض البيئية المعدية وطرق مكافحتها بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان والجهات المعنية من خلال لجنة مكافحة العدوى.

أما فيما يتعلق بإدارة الأزمات و الكوارث البيئية فقد أولت الوزارة اهتماماً بوضع خطة وطنية لمواجهة الكوارث البيئية، مع الأخذ في الاعتبار بأن التخطيط لإدارة الكوارث البيئية عملية مستمرة لا تنتهي عند الإنتهاء من إعداد الخطة، وذلك بسبب حدوث العديد من المتغيرات في الظروف التي وضعت فيها تلك الخطة. ويمكن القول بأن عملية التخطيط لإدارة الكوارث البيئية هي عملية إستقراء مستمرة للأحداث المحتملة والتي يمكن أن تؤدي إلى وقوع تهديدات وكوارث بيئية في المستقبل وتحديد كيفية التغلب على تلك المشكلات من خلال التدريب عليها وتوفير الموارد المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لذلك.

تمثل الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية الإطار العام للتعامل مع الكوارث البيئية بحيث يتم إدارة الحوادث المحتملة من خلال مجموعة خطط فرعية متخصصة أو سيناريوهات معينة يتم إعدادها طبقاً لنوع الحادث وتأثيراته المتوقعة على نوعية البيئة وتعتبر خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت مثلاً لإحدى الخطط الفرعية المتخصصة التي يتم العمل بها في إطار الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث البيئية.

فيما يخص الفروع الإقليمية خلال عام ٢٠١١ تم توفيق أوضاع عدد (٣) منشآت صناعية تقوم بالصرف علي نهر النيل. هناك جهود تقوم بها الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة لتحسين الوضع البيئي لنوعية مياه البحيرات الشمالية (المنزلة، مريوط، البرلس، إيدكو، التمساح) خلال فترة نوبات تلوث الهواء الحادة (السحابة السوداء) حيث تم جمع كمية ( ٢٦٨٨٨٢ ) طن من قش الأرز، وكمية ( ٨٥٠٤٠ ) طن من حطب الذرة، كمية السماد العضوي التي تم تحويلها ( ٤٢٣٣٧ ) طن، كمية الأعلاف التي تم تحويلها ( ٧١٣٤ ) طن. كما تم افتتاح عدد (١) فرع لجهاز شئون البيئة بمحافظة قنا ضمن خطة الوزارة لدعم القضايا البيئية. قامت الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بإجراء مراجعة نماذج تقييم الأثر البيئي لمشروعات القائمة (أ) لعدد (٧٦٢٨) مشروع قامت الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بإجراء التفتيش البيئي لعدد (٢١٠٠) منشأة صناعية للوقوف على مدى مطابقتها لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية البيئة من التلوث. تلقت الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة عدد (٦٥٩١) شكوى من المواطنين في مجالات الضوضاء، الهواء، الصرف الصحي، مخلفات صلبة وخطرة حيث تم إزالة أسباب عدد ( ٦٠٣٧ ) شكوى وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية حيال عدد (٥٥٤) شكوى. قامت الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة من خلال

الخطة السنوية بأخذ عدد (٦٤٢) عينة بهدف رصد نوعية المياه، كما تم أخذ عدد (١١٦٧) عينة بهدف رصد نوعية الهواء.

في مجال التفتيش والإلتزام البيئي، تم التفتيش علي عدد (١١٤) منشأة صناعية كبرى ومتوسطة وصغرى ذات أحمال التلوث العالية خلال فترة نوبات التلوث وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين. وفيما يتعلق بالتصالحات، تم إجراء التصالح لعدد (٣٦) منشأة صناعية لمخالفات بيئية عقب تقديمها لخطة لتوفيق الأوضاع البيئية وذلك بتحصيل مبلغ (٥٧٤٣٧٨) لصالح صندوق حماية البيئة. وفي مجال الإلتزام البيئي، تم الموافقة ومتابعة عدد (١١٢) خطة لتوفيق الأوضاع البيئية للمنشآت للتأكد من تطبيقها للاشتراطات البيئية. وأخيراً فيما يخص فحص الشكاوى، تم فحص عدد (١٩٣) شكوى بيئية وتم إتخاذ اللازم حيالها.

ويتضمن الفصل الخاص بالدعم المؤسسي -صندوق حماية البيئة أحد أهداف وزارة الدولة لشئون البيئة التخلص من المخلفات الطبية الخطرة بطريقة آمنة فقد تبنى الصندوق هذا الهدف وقام بعمل خطه للتوفير محارق يتم توزيعه على المستشفيات العامة طبقاً للألويات وقد تم توفير عدد ٥ محرقة في كل من جامعة أسيوط- محافظة سوهاج - جامعة كفر الشيخ - محافظة بنى سويف بإجمالي مبلغ ٢٤٩٤٠٠٠ جنية وقد قام الصندوق بدعم مشروعات بيئية بإجمالي ١٣٨٠٠٠ جنية في كل من البحر الأحمر- شرم الشيخ -الإسكندرية- دعم الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات. قام الصندوق بدعم مشروعات بيئية في مجال الإنتاج الأنظف بالتعاون مع مكتب الإلتزام البيئي بإجمالي ١٢٧٨٣٥٥٧ جنية وقد شارك الصندوق في تمويل مشروعات بالتعاون مع جهاز شئون البيئة ( باب سادس- مشروعات إستثمارية) بإجمالي ٥٥٩٨١٧٩ جنية في مجال تلوث الهواء- مخلفات صلبة- مخلفات خطرة- محميات طبيعية. وتم تنفيذ عدد ٨٠ حملة توعية بيئية أستهدف ٣٠,٠٠٠ ألف طفل وطفلة تراوحت أعمارهم بين ٤ إلى ١٢ سنة طبقاً للفئة المستهدفة للبرنامج. مشاركة برنامج بذرة في مهرجان التوعية البيئية والنظافة في إطار الإحتفال بيوم البيئة العالمي ٢٠١١ بمركز طلعت حرب الثقافي بالسيدة نفيسة خلال الفترة من ٥/٦ إلى ٢٠/٦/٢٠١١ وذلك لعدد ٤٠٠ طفل.

وفي مجال دعم الجمعيات الأهلية، تم تنفيذ قوافل بيئية بعمل حملات نظافة وتشجير بالإضافة إلى الدعم المقدم بمناسبة يوم البيئة العالمي على مستوى جميع المحافظات خلال عام ٢٠١١ بالأعداد

(٥٧٠٠ شجرة-١٢٠٠ مقشدة-١٣٠٠ جاروف-١٧٠٠ شيرت-١٧٠٠ كاب-٨٠٠ جوانتى-٦٦٠ أكياس قمامة -٢٠٠ صندوق قمامة ) . كما تم دعم جمعية خير وبركة بعدد ٤ سيارات حمولة ٥ طن لتنفيذ مشروع رفع المخلفات بمنطقة عزبة خير الله بالتعاون مع هيئة نظافة و تجميل القاهرة. هذا بالإضافة إلى تنفيذ عدد (٤) ورش عمل حول (مفهوم الحقوق البيئية- علاقة الحقوق البيئية بأهداف الألفية والمواثيق الدولية الخاصة بالبيئة - الحشد المجتمعي لدعم القضايا البيئية -الحقوق البيئية)عمل ندوة بمركز الوعي البيئي بالمعصرة بحضور ١٤ جمعية أهلية بمنطقة حلوان

**تناول الجزء الخاص وحده المرأة وتكافؤ الفرص** سعي وزارة الدولة لشئون البيئة لتحقيق العدالة الإجتماعية في المجال البيئي فمن حق كافة شرائح المجتمع ونوعه رجل كان أو امرأة أن يحيا في بيئة صحية تؤمن له موارد طبيعية التي يحتاجها بالجودة القياسية وهو ما يتطلب المشاركة الإيجابية لحماية تلك الموارد وهو ما تحفزه الوزارة من خلال وحدة المرأة التي تسعى لدعم مشاركة المرأة في التصدي للقضايا البيئية.

**وتناول الفصل الخاص بنظم المعلومات البيئية** تطوير شبكة المعلومات الرئيسية بالجهاز والوزارة، تحديث وتطوير الخدمات على الموقع، تطوير قواعد البيانات البيئية، وتطوير نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار من البعد (GIS & RS). فضلاً عن تحديث المكتبة البيئية الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، وأيضاً زيادة دور الإتصال من خلال التنسيق الدائم مع جهات البحث العلمي المعنية بالمجالات البيئية، بالإضافة إلى بناء القدرات ورفع الكفاءة من خلال التدريب التخصصي لبعض العاملين بالإدارة.

**وأشار الجزء الخاص بإعداد المؤشرات والتقارير البيئية** إلى إصدار تقرير حالة البيئة في مصر لعام ٢٠١٠ باللغة العربية والتقرير السنوي للوزارة لعام ٢٠١٠. وفي إطار سعي الوزارة نحو الإرتقاء بالوضع البيئي في مصر، فقد تم عقد ورشة عمل نظم المعلومات البيئية المشتركة وتم خلالها تقديم العديد من العروض التقديمية التي من شأنها تبادل الخبرات والوقوف على المشكلات للوصول إلى الحلول المناسبة لها وذلك في إطار مشروع نظم المعلومات البيئية المشتركة لدول الجوار. وفي هذا الصدد، فقد تم إعداد التقرير الوطني الخاص بمصر وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العاملة والإحصاء وتعديل وإضافة بعض الأجزاء الواردة به. هذا بالإضافة إلى إجراء دراسات للعديد من التقارير الصادرة عن الجهات الدولية والمحلية والمشاركة في العديد من الإجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية.

في مجال الثقافة والتوعية البيئية تبذل الوزارة جهوداً مكثفة من أجل توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية. لذا فقد قامت الوزارة بإعداد برامج توعية متخصصة للشرائح المختلفة بدءاً بالأطفال ومروراً بالشباب والمرأة وصانعي القرار وغيرهم من الشرائح من أجل تغيير المفاهيم والقيم والسلوكيات البيئية السلبية لدى بعض المواطنين إلى مفاهيم وقيم وسلوكيات بيئية إيجابية تساهم في منظومة الإصلاح البيئي.

ولأهمية برامج التدريب تم تنفيذ ٤٦ دورة تدريبية للعاملين بالجهاز والفروع في المجالات البيئية والإدارية بالإضافة إلى ٢٠ برنامجاً تدريبياً للعديد من الدول، كما تم تدريب ١٢٠ متدرب من أعضاء وشباب الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد ٧٧ دورة تدريبية للعاملين بالجهات الحكومية المختلفة متضمنة دورات الاستخدام الآمن للمخلفات الزراعية والتي تم تنفيذها في العديد من الإدارات الزراعية وفي مجال تسويق برامج التدريب البيئي، فقد تم تنفيذ ١٥ دورة تدريبية لعدد ٢٥١ من السادة العاملين بالمصانع والشركات ورفع قدراتهم لتحقيق الإلتزام البيئي لهذه المنشآت

أما عن أنشطة الركن الأخضر فقد تم تنفيذ العديد من البرامج المتخصصة في التوعية البيئية للطفل والقائمين على ثقافة الطفل من ورش عمل فنية وعلمية وأفلام كرتونية بيئية مبسطة للطفل، وكذلك تخاطب الطفل بتوعية بيئية غير مباشرة من خلال الأغاني و المسرحيات والمطبوعات التي تحمل رسائل بيئية هادفة، وخلال عام ٢٠١١ قامت وحدة الركن الأخضر بالعديد من الأنشطة البيئية للطفل باستخدام سيارة الركن الأخضر المتحركة (عربيتا) لتقديم الأنشطة وتوزيع الهدايا البيئية على الأطفال.

وفي الإطار التشريعي تم تعديل وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل برقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١ والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١١.

وفي إطار التعاون الدولي فقد تم إعداد عدة مقترحات ومشروعات لبحث تنفيذها بالتعاون مع الجهات الدولية في مجالات إدارة المخلفات، والإستفادة من قش الأرز، وتحلية مياه البحر، وإستخدام الطاقة الشمسية. كما تم الإنتهاء بنجاح من تنفيذ مشروع التوأمة المؤسسية في مجال المواد الخطرة والمخلفات الذي شاركت الإدارة في إدارته، والبدء في مشروع "دعم وتنمية حقوق الإنسان البيئية" الممول بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو، ومليون جنية مصري مساهمة من صندوق حماية البيئة نتيجة لجهود التفاوض مع المفوضية

الأوربية. أسفرت جهود التعاون مع الجهات الدولية عن دعم المحميات الطبيعية من خلال مبادلة الديون الإيطالية بمبلغ ١١ مليون يورو والإستفادة من المبلغ المتبقي والبالغ ٢٢٦ ألف يورو لدعم مراكز الزوار في هذه المحميات كذلك استمر تعزيز التعاون مع دول حوض النيل ووضع آلية للتعاون للحفاظ على نوعية مياه النيل، وتمثيل الوزارة في المحافل الدولية لدعم العلاقات مع مختلف الدول والمنظمات الدولية الفاعلة في المجالات البيئية. في إطار قيام الإدارة بدورها في الإستفادة من الخبرات الدولية في تدعيم بناء القدرات للعاملين بالوزارة، قامت الإدارة بالتنسيق لتوفير العديد من فرص نقل الخبرة والتدريب بالتعاون مع كوريا واليابان وبرنامج الأمم المتحدة

